

أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين

دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (2004-2020)

The impact of Financial inclusion indicators on Economic Growth in

China An Measuring and Analytical study during the period (2004-2020)

أ.د. أمير سعيد شعبان

مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية
بالجزائر

جامعة الجلفة

camersaid@yahoo.fr

ط.د. بهلولي مراد

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة
الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة

جامعة الجلفة

Morad.Behloli@univ-djelfa.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تحليل وقياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين، خلال الفترة 2004-2020 باستخدام نموذج ARDL، وقد تم استخدام بيانات مؤشر الانتشار الديمغرافي لقياس مدى توافر الخدمات المالية، وكذا بيانات متغير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص لقياس مؤشر استخدام الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر لقياس معدلات النمو الاقتصادي. حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الصين، من خلال التأثير الإيجابي لعدد ماكينات الصراف الآلي على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجلين الطويل والقصير، في حين أن تأثير الائتمان المحلي على النمو الاقتصادي كان سلبيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير خلال فترة الدراسة.

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:

2022/07/12

تاريخ القبول:

2022/09/06

الكلمات المفتاحية:

- الشمول المالي
- النمو الاقتصادي
- نصيب الفرد من إجمالي

Abstract :

This paper aims to spot light on the analysis of financial inclusion indicators and measure their impact on economic growth in China, during the period 2004-2020, using the ARDL model. And have been used The demographic index data to measure the availability of financial services. and well as the data of the domestic credit variable provided to the private sector to measure the indicator of the use of Financial and banking services, in addition to the variable per capita GDP for measuring the Economic growth rates. The study concluded that there is a causal Relationship between financial inclusion and economic growth in China, through the positive impact of the number of ATMs on per capita GDP in the long and short -run, while the impact of domestic credit on economic growth was negative in Short -run, during the study period.

Article info

Received

12/07/2022

Accepted

06/09/2022

Keywords:

-Financial Inclusion
-Economic Growth
-GDP per capita

1. مقدمة:

ساهم النمو المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تطور القطاع المالي والمصرفي، من خلال توفير خدمات ومنتجات مالية متطورة تعتمد على التحولات الرقمية وتتميز بسهولة استخدامها والاستفادة منها بشكل أسرع وأفضل، الأمر الذي أدى إلى وصول هاته الخدمات والمنتجات إلى أصحاب الدخل المنخفض والفئات المهمشة مالياً، وهذا ما سعت إليه مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل ضمان تحقيق الشمول المالي، لتغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات من الخدمات المالية المتزايدة بزيادة عدد السكان، حيث يساهم الشمول المالي في تثقيف الشعوب ومواكبتها للركب المتقدم، وبالتالي تقليل فجوات الجهل المالي ناهيك عن دوره الفعال في مكافحة الفقر والجوع وكذا توفير فرص العمل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي، وكذا رفع المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي للدول من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى غرار الدول المتقدمة، فقد شهدت الصين تطوراً وتحولاً تكنولوجياً أدى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وأضحت الصين دولة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتسويق الخدمات المالية الرقمية، وممثابة القاطرة الأمامية التي تقود العالم في سبيل توسيع نطاق الشمول المالي وتجربة تستحق أن تكون نموذجاً يقتدى به في الدول النامية في سبيل تحقيق وصول الخدمات المالية إلى كل فئات المجتمع ونشر الثقافة والوعي المالي، ومن أجل محاربة الفقر وازدهار معيشة الأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي. وعليه ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1.1 إشكالية البحث:

ما مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين؟

وللإلمام بالموضوع والإجابة على هذا التساؤل يمكن تجزئته إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

- هل هناك علاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؟
- ما نوع العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين؟
- ما هو أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين؟

2.1 الفرضيات: يمكن اقتراح الفرضيات التالية كإجابة مؤقتة عن إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- هناك علاقة بين مؤشرات الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين .
- لا توجد علاقة بين مؤشرات الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.
- توجد علاقة طويلة الأمد بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- يؤثر الشمول المالي تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الصين.

3.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- ❖ الإطار المفاهيمي للشمول المالي.
- ❖ أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
- ❖ توضيح نوع العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.
- ❖ تحليل واقع الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الصين.

❖ إبراز أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين.

4.1 أهمية البحث:

تتمثل أساسا في كون الموضوع ، يحظى بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لاسيما مجموعة دول العشرين G20 الرفيعة المستوى، التي تركز بشكل كبير على ضرورة تعزيز ودعم الشمول المالي، نظرا لأهميته في محاربة الفقر والبطالة والجهل المالي، من خلال العمل على تسهيل وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى المناطق المحرومة والمهشمة ماليا، والتي من شأنها تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لذا ظهرت العديد من الأبحاث التي ركزت على تحليل وقياس الأثر بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتحديد نوع العلاقة الحقيقية بينهما، لذا فإن موضوع دراستنا يفيد في تحديد العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الصين، كونها واحدة من الدول الصناعية الكبرى في العالم التي حققت نجاحا في مجال الشمول المالي ومن الدول التي تبلغ فيها معدلات النمو الاقتصادي مستويات كبيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ندرة الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع في الصين.

5.1 متغيرات البحث:

بالاعتماد على النظرية الاقتصادية ومن خلال الأبحاث والدراسات التي تطرقت لموضوع الشمول المالي فإن مؤشرات قياس الشمول المالي التي يمكن الاعتماد عليها في دراستنا، تتمثل في:

- توافر الخدمات المالية: من خلال مؤشر الانتشار الديمغرافي والذي يقاس بعدد الفروع البنكية، وكذا عدد أجهزة الصراف الآلي ATM لكل 100000 بالغ.
- استخدام الخدمات المالية: ولقياسه تم اختيار مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء من الناتج المحلي الإجمالي.

6.1 منهج البحث:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في الجانب النظري لموضوع البحث، وكذا لتحليل بيانات ومؤشرات الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي المتمثل في الدراسة القياسية لأثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين للفترة الممتدة من (2004-2020) ولاختبار الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الاستقرائي بالاستعانة ببرنامج Eviews12. 7.1 الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثين (Job, Innocent, & Godfrey, 2015) بعنوان: "الشمول المالي من أجل النمو الشامل: من منظور نيجيريا. حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي وتأثيره المحتمل على النمو الشامل للاقتصاد النيجيري، من خلال استخدام مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات النمو الشامل، حيث خلصت الدراسة إلى أن عمق الشمول المالي ضحل وسطحي في نيجيريا، وأنه لا بد من تعزيز الشمول المالي لتحقيق النمو الشامل في نيجيريا، من خلال بعض التوصيات التي طرحها الباحثين تتمثل في: ضرورة تطوير وتحسين مستوى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وخدمات الانترنت من أجل الوصول الى الحسابات المصرفية الرسمية، بالإضافة إلى تنشيط المؤسسات التعليمية ومشاركتها في تعزيز التنقيف والمعرفة المالية، كما تحتاج الحكومة إلى أن تلعب الدور المحوري للتنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات وبذل الجهود في دعم الصناعات الرئيسية، كما يجب أيضا السعي لمزيد من التحسينات مثل الرعاية الصحية، التعليم والبنية التحتية والوصول إلى رأس المال، لتحقيق النمو الشامل في الاقتصاد والحد من الفقر.

- دراسة الباحث (Kusuma, 2020) بعنوان: "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي، الفقر، عدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا"، حيث تم الاعتماد على النموذج الديناميكي المتمثل في نموذج الفروق العامة للزوم، في تقدير

بيانات البنال لعشرة دول آسيوية سائرة في طريق النمو، خلال الفترة (2009-2018)، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمؤشر الشمول المالي على كل من النمو الاقتصادي، التخفيف من حدة الفقر، تقليل التفاوت في مستويات الدخل، و الاستقرار المالي في آسيا، كما نوه الباحث إلى ضرورة إعطاء الدول محل الدراسة المزيد من الاهتمام بمؤشر الشمول المالي لتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

- دراسة الباحثين (أسماء و سعيدة، 2020) بعنوان "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL" حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، حيث تم استخدام مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية) كمتغيرات مستقلة، واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فضلا عن وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، أي وجود علاقة إيجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي، وكذا تأثير سلبى للودائع على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- دراسة الباحثين (Noha & Ayah, 2021) بعنوان: الشمول المالي و النمو الاقتصادي: دور الحوكمة في دول مختارة من الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA"، حيث تبحث هذه الدراسة قياسيا في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العينة المكونة من 44 سوقا ناشئا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1990-2018، من خلال تقدير نموذج بانال الديناميكي بطريقة الفروق العامة للعزوم. واستخدمت الدراسة عدد من مؤشرات الشمول المالي مثل: عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 نسمة من البالغين، الحسابات المصرفية للشركات والمؤسسات، عدد الفروع البنكية، وأجهزة الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ، ونسبة الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمارات، ونسبة الشركات التي تستخدم القروض المصرفية لتمويل رأس المال العامل، وكانت أهم النتائج المحصل عليها هي أن الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة الدراسة، كما أن مؤشر الوصول المالي للأسر له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في منطقة MENA.

- دراسة الباحثين (Masoud & Hamad, 2021) بعنوان "دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي بمنطقة الصحراء الإفريقية (SSA)"، حيث هدفت إلى تحديد دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي، من خلال تقدير البيانات الطولية (Panel Data) تخص 45 دولة من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى للفترة الممتدة بين 2004 و 2017، باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM). حيث تختبر الدراسة فيما إذا كان الشمول المالي من خلال تحسين الوصول يساهم إيجابيا في النمو الاقتصادي، كما تختبر أيضا خطية أو عدم خطية أثر الشمول المالي باستخدام ثلاثة مؤشرات مختلفة للشمول المالي، حيث خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي في الآونة الأخيرة ازداد وبمعدل أسرع في منطقة الصحراء الإفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى، وأن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي. كما خلصت الدراسة إلى أنه وبغض النظر عن الدخل المتوسط الأعلى داخل منطقة صحراء إفريقيا، فإن الحاجة لوضع سياسات تزيد من إمكانية الوصول إلى الشمول المالي والحفاظ عليه مهم إلى حد ما، كما انه يحسن النمو الاقتصادي، التنمية ويحد من الفقر في منطقة الصحراء الإفريقية.

- دراسة الباحثين (سمير و وجد رفيق، 2021) بعنوان "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لعينة من دول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للفترة 2004-2017، حيث تم قياس الشمول المالي بمؤشرين، هما: مؤشر توافر الخدمات المصرفية، ومؤشر استخدام الخدمات المصرفية، بينما مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي، وإدراج متغيرين إضافيين ضمن النموذج هما: معدل التضخم، ومتغير الاستقرار السياسي. وتم استخدام نموذج (Panel ARDL) في الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشرات الشمول المالي في سورية منخفضة جداً بالمقارنة بدول الجوار أو دول عينة الدراسة، بسبب الحرب التي أثرت بشكل سلبي على مؤشرات الشمول المالي السوري، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما خلصت الدراسة إلى أن مؤشري توافر الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية يؤثران إيجابياً في النمو الاقتصادي لعينة الدراسة.

- دراسة الباحثين (Thathsarani, Wei, & Samaraweera, 2021) بعنوان "دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا: مقارنة قياسية، حيث حاولت هذه الدراسة قياس دور الشمول المالي على النمو الاقتصادي ورأس المال البشري لعينة متكونة من ثمانية دول من جنوب آسيا للفترة الممتدة من 2004 إلى 2018. حيث تم تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي من خلال تحليل المركبات الأساسية، ثم قام الباحث بالدراسة القياسية باستخدام البيانات الطولية (بيانات بانل) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) وكذا اختبار السببية (Granger Test)، وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا، بينما له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير. أيضاً تؤثر الائتمانات المحلية للقطاع الخاص على النمو وعلى تنمية رأس المال البشري في الأجل القصير في الاقتصاد، وهذا يضمن ثقة أفراد المجتمعات الضعيفة في اقتصادها، ويسمح بتحسين جودة المعاملات مع تأثيرات بيئية أقل، ويعد التدخل الحكومي لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، إحدى السياسات التي تسمح للتمويل الرقمي بتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية التجارية في دول جنوب آسيا.

- دراسة الباحث (منصور، 2022) بعنوان " أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، حيث هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تونس، المغرب ومصر خلال الفترة 2004-2019 حيث

استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية Panel-ARDL، كما استخدم التحليل بالمركبات الأساسية في تحديد مؤشر الشمول المالي المعتمد على عدد الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي، لكل 1000 كم² والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، إضافة إلى استخدامه متغيرات الاستثمار، عدد السكان، وسعر الصرف الحقيقي كمغيرات تحكم، حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

2. الإطار النظري للشمول المالي

1.2 مفهوم الشمول المالي:

لقد أصبح الشمول المالي موضوعاً يحظى باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وفي مقدمة جدول أعمال دول مجموعة العشرين الرفيعة المستوى، وقد جعلته منظمة الأمم المتحدة كأحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة التي ينبغي تحقيقها في سبيل تحسين مستوى معيشة الأفراد والقضاء على الفقر، وكذا تحقيق النمو الاقتصادي.

ويعرف الشمول المالي حسب الشراكة العالمية للشمول المالي GFI بأنه " قدرة البالغين (أكثر من 15 عاما) على الوصول والاستفادة الفعالة من الخدمات المالية ذات النوعية الجيدة المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية واستخدامها بتكلفة ملائمة لكل من المستهلك ومقدم الخدمة" (عبد الفتاح، 2022).

ووفقا لتقرير الأمم المتحدة فإن "الشمول المالي هو التوفير المستدام للخدمات المالية الميسورة التكلفة، والتي تدخل الفقراء في الاقتصاد الرسمي، أو هو استخدام الخدمات المالية الرسمية من قبل الفقراء" (Atina, 2019).

كما أن الشمول المالي هو إتاحة خدمات مالية مفيدة بتكلفة معقولة، لعدد كبير من الأفراد والمؤسسات خاصة لتلك التي لا تتعامل مع البنوك أو المحرومة من الخدمات المالية" (Youcef & Daham Said, 2021).

ويعرف حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017، تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion Measurement in the Arab World)، إلى "تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (جلال الدين، 2018، صفحة 02).

وهو أيضا عبارة عن "عملية تضمن حصول الأفراد والأسر والشركات في المجتمع على وصول كافٍ إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية مثل المعاملات وبطاقات الائتمان والمدفوعات والمدخرات والتأمين، وأن يتم توصيلها بطريقة مستدامة" (Antonella, Francesca, Amirreza, Stefano, & Alicia, 2021).

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص أن الشمول المالي هو إمكانية وصول الأفراد والشركات الصغيرة وأصحاب الدخل المنخفض بصفة عامة، إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية (الحسابات، التحويلات البنكية، الائتمان، والخدمات الرقمية، التأمين والادخار) بسهولة عبر قنوات مختلفة (كأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والفروع المصرفية، والأجهزة الالكترونية الذكية) بتكلفة معقولة وبطرق فعالة ومستدامة.

2.2 أهمية الشمول المالي:

أثبتت عديد الأبحاث والدراسات عديدة أن للشمول المالي أهمية كبيرة وبالغة في اقتصاديات الدول يمكن إبرازها فيما يلي (صونيا و عديلة، 2021):

- هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها وابتكار منتجات جديدة لجذب أكبر عدد من العملاء؛
- من ناحية أخرى يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال محاربة البطالة والفقر والاهتمام بالفئات منخفضة الدخل والوصول إلى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في القطاع المالي عن طريق تعميم الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمستبعدة ماليا مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة.

بالإضافة إلى أن الشمول المالي يساعد الأفراد المحرومين ماليا بما فيهم النساء من إتاحة فرص كبيرة أمامهم لإقامة مشاريعهم الاستثمارية الخاصة وبالتالي زيادة دخولهم. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد من تحسين مستوياتهم المعيشية، وإدارة المخاطر المالية، والاستثمار في التعليم والصحة وتطوير مشاريع الأعمال بالنسبة للشركات.

3.2 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPII) على مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي، والتي تبنتها مجموعة البنك الدولي من خلال إعدادها لقاعدة بيانات المؤشر العالمي لقياس الشمول المالي. وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاث أبعاد رئيسية: (كيلان و نهي، 2021)

- الوصول للخدمات المالية: وهو عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات، التي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، إذ أن تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات أو التي يواجهها العملاء عند استخدامها، فضلا عن ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفوذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات؛

- استعمال الخدمات المالية: وهي عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب، وفي سبيل استعمال المنتجات المالية ينبغي أن تكون لكل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول إليها، وبالرغم من ذلك فإن مجرد امتلاك القدرة على الوصول لا يعني بالضرورة استعمال كل شخص المنتجات المالية، ومن هذا يتضح أنه ليس كل مؤسسة أو فرد لا يستعملون الخدمات المالية ينبغي أن يتم تصنيفهم على أنهم مستبعدين ماليا أو غير متعاملين مع المصارف، والعكس صحيح.

- جودة الخدمات المالية: ويقصد بالجودة قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقياس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية، أهم مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية تتمثل في مستوى التثقيف المالي والقدرة على تحمل التكاليف. واعتمادا على البحث الحالي، تبنى مؤشرات الشمول المالي بشكل أساسي من ثلاثة أبعاد هي:

الانتشار (penetration)، ويشير إلى تغطية المؤسسات المالية والموظفين، ويشمل الانتشار الجغرافي والانتشار السكاني، بعد التوافر ويشير إلى إمكانية وصول نظام الشمول المالي إلى مستخدميه، ويمكن استخدام نصيب الفرد من الودائع المدخرة لقياس بعد التوافر، بالإضافة إلى بعد الاستخدام الذي يعرف على أنه كيفية استخدام نظام الشمول المالي من طرف مستخدميه (Bao, Shiting, & Jing, 2018).

الجدول 1: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

المؤشر	البعد
- فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ - فروع البنوك التجارية لكل 1.000 كم ² - ماكينات الصراف الآلي (ATMs) لكل 100.000 شخص بالغ - ماكينات الصراف الآلي (ATMs) لكل 1.000 كم ² - نسبة الأفراد المستخدمين للإنترنت - معدل نفوذ الإنترنت	*الانتشار
- نسبة البالغين المالكين لحسابات مالية رسمية (15+ سنة %) - نسبة البالغين المالكين لبطاقة الائتمان (15+ سنة %) - نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية (15+ سنة %) - نسبة البالغين المستخدمين للهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى الحسابات المصرفية (15+ سنة %) - نسبة البالغين الذين قاموا / تلقوا مدفوعات رقمية في السنة الماضية (15+ سنة %)	*استخدام الخدمات المالية
- معدلات الفائدة الوطنية - مستوى الائتمان المالي (الابتدائي و الثانوي) - المصدر الرئيسي لتمويل الحالات الطارئة: الأموال المدخرة (15+ سنة %)	*التثقيف المالي والقدرة على تحمل التكاليف

Source : (Shen, Wenxiu, & James, 2021, pp. 219-220)

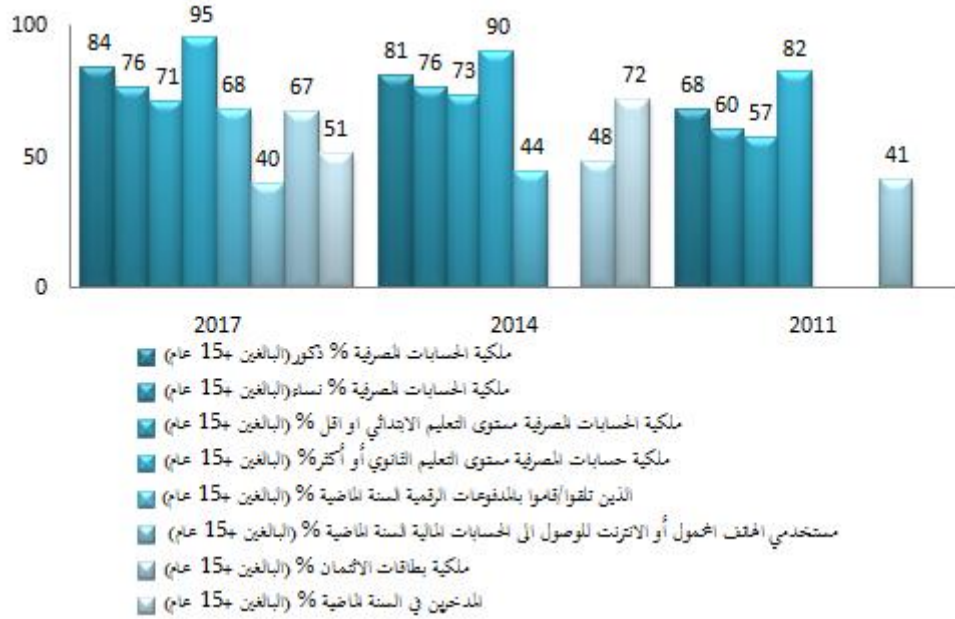
3. تطور مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الصين

3.1 مؤشر ملكية البالغين للحسابات المصرفية ووسائل الدفع الالكتروني:

من خلال هذا الجزء سنحاول تحليل تطور مؤشر ملكية البالغين الصينيين فوق سن 15 عام للحسابات المصرفية وكذا ملكية واستخدام وسائل الدفع الالكتروني. فحسب قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي للمؤشر العالمي لقياس الشمول المالي 2017 (Global Findex) فإن الصين قد حققت نجاح معتبر وزيادة في نسبة امتلاك البالغين الصينيين فوق سن 15 عام لحسابات مصرفية حيث ارتفعت من 64% سنة 2011 إلى 79% و 80% في 2014 و 2017 تواليا، وتتضمن حسابات المدفوعات وتحويلات الأموال والودائع في المؤسسات المالية الرسمية أو مقدمي الخدمات المالية الالكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن بنك الصين الشعبي (PBC) قدر نسبة ملكية الحسابات المصرفية بين البالغين في الصين سنة 2018 بأنها تجاوزت 90% (The World & China, 2018, p. 14). كما شهدت الصين ارتفاعا في ملكية بطاقات الائتمان وسط البالغين الصينيين إلى 48% و 67% سنة 2014 و 2017 على التوالي، وهذا ناتج عن جهود الحكومة والسلطات المعنية الرامية إلى زيادة عدد المالكين والمستخدمين لحسابات المصرفية وبطاقات الخصم والائتمان، وكذا زيادة مستوى التثقيف المالي لتحقيق الشمول المالي، من خلال دعم وتطوير أنظمة الدفع والمقاصة الوطنية واستمرار التوسع في شبكات البنوك التجارية. ووفقا لبنك الصين الشعبي (PBC) فقد ارتفع عدد الحسابات والبطاقات الصادرة عن البنوك التجارية من 2 مليار و 2.8 مليار في عام 2009 إلى 8.4 مليار و 11.3 مليار على التوالي، حيث ومع حلول نهاية عام 2019 وصل عدد الحسابات والبطاقات

لل فرد الواحد 8.09 و 6.03 على التوالي وكان معدل النمو في المناطق الريفية أعلى من ذلك في المناطق الحضرية (Weidong & Xiaohui, 2021, p. 08).

الشكل 1: يمثل بعض المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الصين سنوات 2011، 2014، 2017.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2017.

كما يعتبر سلوك الادخار سائدا عند الصينيين، حيث أفادت بيانات البنك الدولي أن بحوالي 72% من البالغين قد ادخروا أموالهم سنة 2014 أكثر بكثير من البالغين في بلدان مجموعة العشرين ذات الدخل المرتفع والبلدان المتوسطة الدخل، ويستخدم معظم المدخرين الصينيين المؤسسات المالية الرسمية للقيام بذلك، ومن المحتمل أن يكون مرتبط بمعدل ملكية الحسابات المرتفع. في حين قد عرفت نسبة الادخار انخفاضاً سنة 2017 بواقع 35% إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي لنفس السنة المقدر ب 27%. أما بالنسبة لنسبة البالغين مستخدمي الهواتف المحمولة أو الانترنت في الوصول إلى الحسابات المالية والمصرفية فقد شهد تطورا كبيرا حيث بلغ حوالي 40% سنة 2017 وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمتوسط العالمي الذي قدر ب 23%. وبلغ حجم المدفوعات غير النقدية، بما في ذلك الأوراق التجارية والبطاقات المصرفية ووسائل الدفع عبر الإنترنت 4013.01 تريليون يوان (حوالي 613.84 تريليون دولار) العام الماضي، بزيادة سنوية قدرت ب 6.18%. وفقا لبنك الشعب الصيني. وذكر تقرير صادر عن مركز معلومات شبكة الإنترنت الصينية أن الصين بها 854 مليون مستخدم للدفع عبر الإنترنت اعتبارا من ديسمبر من العام الماضي. كما أظهرت نتائج دراسة استقصائية مالية أجريت العام الماضي أن انتشار الدفع عبر الهاتف المحمول مستمر في الارتفاع في الصين مع تحول المزيد من المستهلكين إلى الرقمنة مع انتشار وباء كورونا (Sutirtho, 2021). إلا أنه وحسب بيانات البنك الدولي للمؤشر العالمي لقياس مستوى الشمول المالي يبقى مؤشر الائتمان الرسمي من المؤسسات المالية والبنوك الرسمية ضعيف جدا، حيث قدرت نسبة البالغين المقترضين في الصين حوالي 9%، بينما كانت نسبة المقترضين من الأسر والأصدقاء 25% سنة 2017 وهذا راجع لضعف البنوك التجارية وعجز القطاع المصرفي عموما في منح مزيد من التسهيلات الائتمانية للأفراد والمؤسسات، نتيجة تراكم ديون القروض وعجز الشركات عن السداد لا سيما منذ ظهور جائحة كورونا، حيث قامت الحكومة الصينية قد منحت الشركات والأعمال التجارية، الحق في تأجيل تسديد أصول الديون وخدمة أقساطها، حيث يقدر حجم سوق سندات الدين في الصين بمبالغ تتراوح ما بين 13 و 15 تريليون دولار، حسب تقديرات إدارة الصرف الأجنبي

الصينية التابعة للبنك المركزي (Bank of China)، ويرى الخبير الاقتصادي توم أورليك في تعليقات لمركز بروكغنز إنستيتيوشن الأمريكي للدراسات أن الصين ربما تواجه أزمة مالية في المستقبل بسبب تزايد حجم الديون الرديئة وجفاف التمويل لدى المصارف، ويشير إلى أن ما يمنع إفلاس العديد من المصارف في الصين، هو معدل ادخار المواطنين المرتفع ونسبة الفائدة المرتفعة التي تدفعها المصارف للمدخرين (موقع، 2020).

2.3 مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) وعدد فروع البنوك التجارية:

من خلال بيانات الجدول رقم 02 التي توضح التطور في عدد ماكينات الصراف الآلي (Automated Teller Machines) وعدد فروع البنوك التجارية، في الصين للفترة (2012-2020)، نلاحظ النمو الكبير والتزايد المستمر في عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) من سنة لأخرى إلى غاية سنة 2018 حيث ارتفع من حوالي 175 سنة 2012 إلى ما يقارب 324 صراف آلي لكل 100000 شخص بالغ، في 2020 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 08,09%.

الجدول 2: تطور عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) وعدد فروع البنوك التجارية في الصين (2009 - 2020)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ	175.63	213.94	219.58	246.90	282.42	313.20	324.17	322.7	321.32
عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ	36.3	36.81	37.56	37.82	37.48	38.89	39.42	40.13	39.91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، 2022

وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في الصين 1 013 900,00 وحدة، حسب بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) بانخفاض قدره 83800 عن نهاية عام 2019 بسبب تحول الشركات إلى قبول الدفع عبر الإنترنت في ظل ظهور جائحة Covid-19. في حين شهد قطاع البنوك التجارية في الصين تطوراً بوتيرة بطيئة جداً، ففي سنة 2012 بلغ عدد فروع البنوك التجارية حسب مؤشر الانتشار الديمغرافي في الصين حوالي 36 فرع بنكي لكل 100000 شخص بالغ، ليصل إلى حاجز 40 فرع بنكي تقريبا خلال فترة 08 سنوات كاملة، وحسب مؤشر الانتشار الجغرافي أي عدد فروع البنوك التجارية لكل 1000 كم²، والذي بلغ حوالي 117 سنة 2019 لينخفض العدد سنة 2020 إلى 108 فرع بنكي تجاري. وتجدد الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للفروع البنكية التجارية في الصين بلغ حوالي 101 610 سنة 2019 وانخفض العدد إلى ما يقارب 101268 فرع بنك تجاري نهاية سنة 2020.

الشكل 2: عدد فروع البنوك التجارية في الصين لكل 1000 كم² للفترة (2012-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي 2022

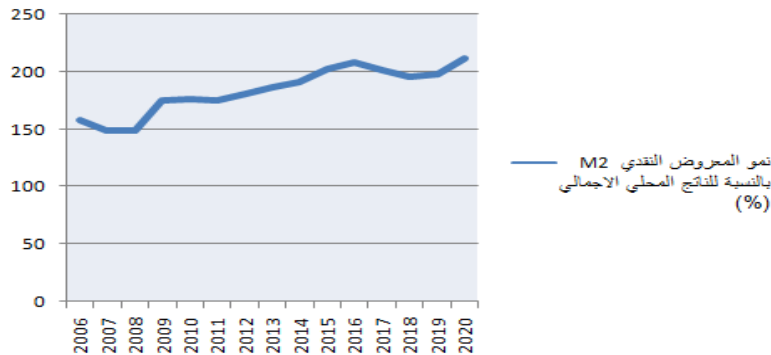
3.3 تطور مؤشر العمق المالي (Financial Depth):

أظهرت العديد من الأبحاث والدراسات أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر العمق المالي الذي يشير إلى مدى توفير الخدمات المالية وإتاحتها للأفراد والمؤسسات لاستخدامها والاستفادة منها، ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن هناك عدة مقاييس للعمق المالي فقد يعبر عنه بالكتلة النقدية M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي) محمد، محمد & نبيل (2018).

1.3.3 تطور حجم الكتلة النقدية (المعروض النقدي M2):

من خلال الشكل أدناه، يلاحظ تذبذب في حجم المعروض النقدي في الصين خلال فترة الدراسة باتجاه عام متزايد، فقد شهد انخفاضاً من 157,49% سنة 2006 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 148,84% سنة 2008 ثم ارتفاعاً في الفترة (2009- 2017) ليشهد المعروض النقدي في الصين انخفاضاً إلى معدل 195,03% سنة 2018 وارتفاعاً بلغ 211,38% سنة 2020. وبالأرقام المطلقة ارتفع المعروض النقدي من 47 تريليون يوان (6.8 تريليون دولار أمريكي) في عام 2008 إلى 155 تريليون يوان (23.3 تريليون دولار أمريكي) في عام 2016. أي خلال ثماني سنوات ارتفع M2 بأكثر من 100 تريليون يوان (16.6 تريليون دولار أمريكي)، وفي الآونة الأخيرة تجاوز M2 للصين 20 تريليون دولار أمريكي متجاوزاً أكبر اقتصاديات العالم بما في ذلك الولايات المتحدة (Ligang, Yixio, & and Hurst, 2019).

الشكل 3: تطور حجم المعروض النقدي في الصين للفترة (2006-2020)

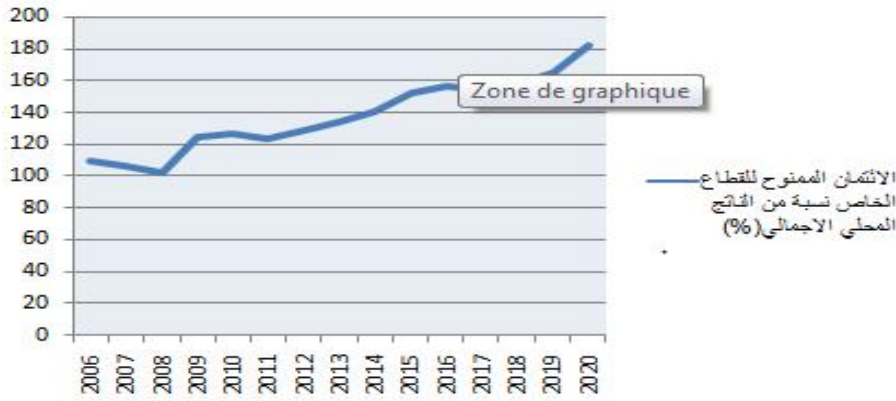


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

2.3.3 تطور حجم الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص:

خلال الفترة (2006-2008) شهدت معدلات القروض الممنوحة للقطاع الخاص (%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا من 109,15 إلى 102 بسبب الأزمة العالمية في تلك الفترة، التي أدت إلى تراجع كفاءة تخصيص الائتمان في النظام المالي الصيني بشكل كبير. وانخفاضا في الفترة التي تلت سنوات 2010 و 2011 ولكن كثافة الائتمان عرفت ارتفاعا منذ ذلك الحين لاسيما في الفترة (2012-2016) بمعدل نمو بلغ حوالي 07% لتعرف بعد ذلك نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي أكبر مستوياته سنة 2020 بواقع 182,43%. يأتي هذا بعد استخدام بنك الصين الشعبي (PBC) مجموعة من السياسات تضمنت خفض نسب الاحتياطي المطلوبة، وإعادة تمويل القروض والقروض المعاد خصمها، لتحفيز المؤسسات المالية في خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والريف الثلاثة (القطاع الزراعي، المزارعين، والمناطق الريفية) بشكل أفضل. ومنذ عام 2018 بدأ (PBC) في خفض نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية التي وصلت إلى نسب الإقراض المطلوبة لقطاعات السوق المحرومة، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة (حد الائتمان إلى أقل من 5 مليون يوان)، والريف الثلاثة، والفقراء، وحتى مايو 2020 كانت لجنة الميزانية قد أجرت تخفيضات مستهدفة خمس مرات وتخفيضات شاملة سبع مرات، حيث اعتبارا من 15 مايو 2020 بلغ متوسط نسبة احتياطي البنوك التجارية 9.4% بانخفاض 5.2% من 2018. وبلغت نسبة الاحتياطي في البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة 11% و 9% و 6% على التوالي. حيث يوفر التخفيض في نسب الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية المزيد من الأموال لخدمة الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك مجالات الشمول المالي، كما استخدم بنك الصين الشعبي أيضاً تسهيلات الإقراض والخصم لتعزيز الشمول المالي بحلول نهاية عام 2019 (Weidong & Xiaohui, 2021, pp. 4-5).

الشكل 4: تطور حجم الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في الصين للفترة (2006-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

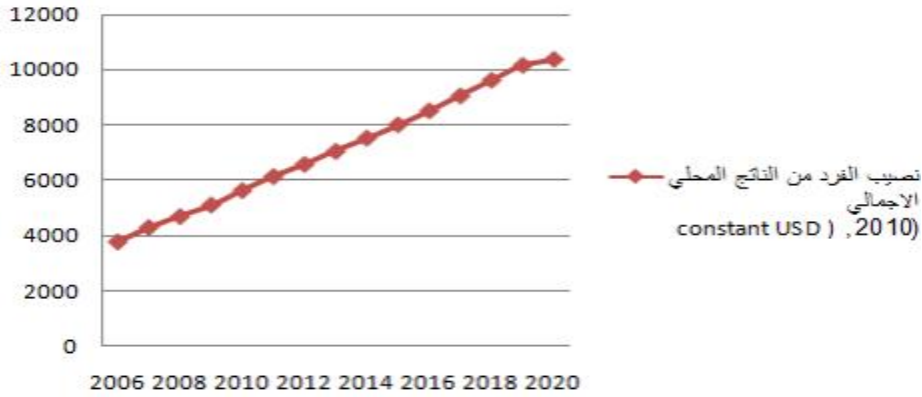
4.3 تطور معدلات النمو الاقتصادي (Economic Growth):

توضح بيانات البنك الدولي لمؤشرات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2006-2020)، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (في عام 2010)، قد شهد تطورا وتزايدا مستمرا من سنة لأخرى، فمما حوالي 3800,76 سنة 2006 إلى ما يقارب 10370,36 دولار أمريكي سنة 2020. بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 7,46% وبمعدل تطور بلغ 104,45% تقريبا خلال فترة الدراسة. حيث تضاعف مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين ثلاث مرات تقريبا أما الناتج المحلي الإجمالي GDP فقد بلغ 114367,0 مليار يوان سنة 2021، بزيادة تقدر بـ 8,1% عن سنة 2020، ومن هذا الإجمالي بلغت القيمة المضافة للصناعة الأولية 8308,6 مليار يوان، وقيمة

أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين

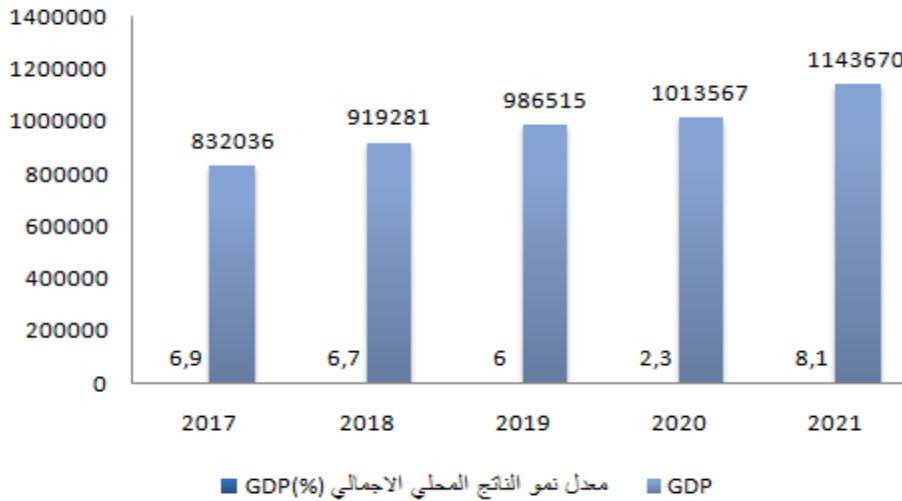
الصناعة الثانوية 45090.4 مليار يوان، والصناعات الثالثة 60968.0 مليار يوان بنسب نمو (7.1%، 8.2%، 8.2%) تواليا عن سنة 2020. وشكلت القيمة المضافة للصناعة الأولية 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت الصناعة الثانوية 39.4%؛ وصناعة الخدمات 53.3%، كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.3 نقطة مئوية، وارتفعت مساهمة تكوين رأس المال الإجمالي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.1 نقطة مئوية، كما ارتفعت مساهمة صافي صادرات السلع والخدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.7 نقطة مئوية. وبلغ الدخل القومي الإجمالي في عام 2021 حوالي 113351.8 مليار يوان، بزيادة 7.9% عن سنة 2020 (China, 2022).

الشكل 5: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين (constant USD, 2010)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2022.

الشكل 6: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP (100 مليون يوان)



Source : National Bureau of Statistics of China, 2021.

4. الدراسة القياسية:

1.4 النموذج المستخدم في الدراسة القياسية:

بهدف قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الصين للفترة (2004-2020) قمنا أولاً بتجميع ما توفر لدينا من البيانات المتعلقة بالشمول المالي والنمو الاقتصادي لدولة الصين، ونظراً لفقدان بعض المشاهدات في بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم الاعتماد على البيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي (FRED) - الملحق رقم 01 - حيث أن:

GDP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010) ويعتبر كمؤشر قياس للنمو الاقتصادي.

DC: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي GDP).

NATM: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.

NBCB: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ.

ثم بالاعتماد على برنامج Eviews12 سوف نقوم بتقدير النموذج بعد إدخال اللوغاريتم على كل قيم السلاسل الزمنية محل الدراسة، من أجل تجانس الوحدات، ويعطى نموذج الدراسة على الشكل:

$$LGDP_t = C + \beta_0 LCD_t + \beta_1 NBCB_t + \beta_2 LNATM_t + \epsilon_t$$

2.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

ويهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وسوف نعلم في ذلك على اختبارات كل من (ADF) Augmented Dicky Fuller، واختبار (PP) Philips-Perron، بالإضافة إلى اختبار KPSS

عند مستوى معنوية 5%، مع التحديد الآلي لفترة الإبطاء لبرنامج Eviews12. حيث أظهرت اختبارات فحص الاستقرار النتائج المبينة في الجدول أدناه.

الجدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة على متغيرات الدراسة

الاستقرار ودرجة التكامل	kpss	PP		ADF		المتغيرات
		الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	
غير مستقرة	0.1838	1.0000	6.9861	0.6566	0.0231-	LGDP
مستقرة ~ I(1)	0.500	0.0451	2.0178-	0.0376	3.97-	DLGDP
مستقرة ~ I(0)	0.5254	0.0001	7.3963-	0.0002	7.8232-	LDC
غير مستقر	0.1652	0.0723	2.8603-	0.0458	3.1722-	LNATM
مستقرة ~ I(1)	0.1946	0.0136	4.5468-	0.0295	4.1771-	DLNATM
غير مستقرة	0.1279	0.2561	2.6788-	0.2546	2.6830-	LNBCB
مستقرة ~ I(1)	0.1800	0.0005	5.6277-	0.0004	5.7352-	DLNBCB

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

حيث أن فرضية عدم لاختبار جذر الوحدة حسب (ADF) و (PP) تقر بوجود جذر الوحدة في السلسلة، الذي يجعلها غير مستقرة، في حين أن الفرضية المعدومة في اختبار (KPSS) تنص على أن السلسلة مستقرة. ومن هذا المنطلق وبناء على النتائج المحصل عليها، لاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، ماعدا سلسلة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص المستقرة في المستوى: $I(0) \sim LCD$ وفيما يلي أهم النتائج:

- الاحتمال المقابل لإحصائية ديكي فولر (ADF) أكبر من 0.05 بالنسبة لكل السلاسل الزمنية ماعدا لقيم المتغير LCD (0.0002 أقل من 0.05) ما يعني أن هذه الأخيرة مستقرة حسب اختبار ديكي فولر.

- الاحتمال المقابل لإحصائية فيليبس بيرون (PP) أكبر من 0.05، بالنسبة لكل السلاسل الزمنية ماعدا لقيم المتغير LCD (0.0001 أقل من 0.05) ما يعني حسب اختبار فيليبس بيرون أن سلسلة الائتمان المحلي مستقرة.

- تتوافق نتائج اختبارات الاستقرار لكل من (ADF) و (PP) بالنسبة لكل المتغيرات، باستثناء متغير عدد ماكينات الصراف الآلي LNATM أين كانت نتائج اختبار فيليبس بيرون تقرر بعدم استقرار السلسلة، وهو القرار الذي تدعمه نتائج اختبار KPSS، عند مستوى معنوية 5%.

- كل نتائج اختبار KPSS على السلاسل الأصلية وسلاسل الفروقات لكل المتغيرات أشارت إلى عدم استقرارها، ماعدا سلسلة عدد فروع البنوك التجارية LNBCB التي تشير إلى أنها مستقرة عند مستوى المعنوية 5%.
وعليه ومن خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن هناك خليط بين السلاسل المستقرة في المستوي (0) LCD والسلاسل المستقرة من الفرق الأول (1) DLGDP, DLNATM, DLNBCB وبالتالي يمكن تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). الذي يكتب بالصيغة التالية:

$$\Delta l g d p_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \lambda_i \Delta l g d p_{t-i} + \sum_{i=1}^q \lambda_i \Delta l n a t m_{t-i} + \sum_{i=1}^q \lambda_i \Delta l n b c b_{t-i} + \sum_{i=1}^q \lambda_i \Delta l d c_{t-i} + \beta_1 l g d p_{t-1} + \beta_2 l n a t m_{t-1} + \beta_3 l n b c b_{t-1} + \beta_4 l d c_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: λ_i معاملات نموذج المدى القصير. β_i معاملات نموذج المدى الطويل.
p فترات الإبطاء للمتغير التابع q فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة.

3.4 اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test):

سوف نقوم باختبار فرضيات وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، من خلال اختبار الحدود Bounds Test

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \quad \text{عدم وجود علاقة تكامل مشترك}$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \quad \text{وجود علاقة تكامل مشترك}$$

حيث يعتمد الاختبار على الإحصائية المحسوبة لفيشر f-statistic ومقارنتها بالحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة المقترحة من طرف others & Pesaran (2001) عند مستويات المعنوية (10% , 5% , 1%).

الجدول 3: اختبار الحدود Bounds Test

اختبار الحدود F-Bounds				الاختبار الإحصائي
الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستويات المعنوية	القيمة	
فرضية العدم H_0 : لا وجود للتكامل المشترك				
n=1000				
3.2	2.37	10%	9,383152	F-Statistic
3.67	2,79	5%	3	عدد المتغيرات k
4.66	3.65	1%		
n=30 عينة محدودة				
3,586	2,676	10%	15	حجم العينة الحقيقي
3,272	4,306	5%		
5,966	4,614	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (الملحق رقم 2)

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة f-statistic تساوي 9.383152 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى (4,306) وقيمة الحد الدنيا (3.272) عند مستوى المعنوية 5% وعليه فإننا نقبل فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. أي نستطيع القول أن المتغيرات المستقلة (Inatm, ldc, Inbcb) يمكنها تفسير النمو الاقتصادي (lgdp) في الصين على المدى الطويل.

4.4 تقدير نموذج العلاقة طويلة الأمد (ARDL):

بعد أن تبين وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية في المدى الطويل، أصبح من الممكن تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المدى الطويل. وبالاعتماد على برنامج Eviews12 في عملية التحديد التلقائي لفترات التباطؤ وفق معيار (Akaike info criterion)، والتي أظهرت أن النموذج $ARDL(2, 1, 2, 2)$ هو النموذج الأمثل لتقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات.

الجدول 4: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع $ARDL(2, 1, 2, 2)$

المتغيرات	معلومات النموذج	إحصائية ستودنت -t	الاحتمال	معامل التحديد	إحصائية فيشر
		Statistic		المضاعف R^2	f-Statistic
ldc	-0,221764	-0,668321	0,5405	99,98%	2819,828 (0.00000)
lnbcb	1,136017	1,473587	0,2146		
Inatm	0,429616	7,256778	0,0019		
C	3,903657	2,275456	0,0852		
$Lgdp = 3.9037 - 0.2218 * ldc + 1.1360 * lnbcb + 0.4296 * Inatm + U_t$					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (الملحق رقم 3)

1.4.4 تقييم النموذج:

1.1.4.4 التحليل الاقتصادي: من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرة الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص ، نظرا لان إشارة معلمته سالبة

(-0.2218) أي أن زيادة الائتمان المحلي بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2,218% وهذا ما يتعارض من النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص له علاقة طردية بمعدلات النمو الاقتصادي من خلال عمليات تمويل مختلف الاستثمارات التي تؤدي إلى ارتفاع أعمال الشركات وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن عدد فروع البنوك التجارية Inbcb (1,1360) وعدد ماكينات الصراف الآلي Inatm (0,4296) تربطها علاقة طردية بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الصين. أي أن زيادة كل من Inbcb و Inatm بـ 10% يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4,3% و 11,36% تواليا.

2.1.4.4 التحليل الإحصائي:

معامل التحديد المضاعف R^2 يساوي 0,9998 أي أن 99,98% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع $lgdp$ مفسرة ضمن النموذج من خلال المتغيرات المستقلة (Inatm, Inbcb, ldc) وهي نسبة كبيرة جدا تدل على مدى قوة النموذج التفسيري، في حين تبقى 0,02% من التغيرات الحاصلة على مستوى الظاهرة المدروسة تفسرها متغيرات لم تدرج ضمن النموذج وهي نسبة ضعيفة جدا. ما وأنه وباستثناء معلمة المتغيرة (Inatm) التي لها معنوية إحصائية، باحتمال (0.0019) فإن كل معلمات المتغيرات الأخرى غير معنوية، نظرا لأن الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت المحسوبة لمعلمات المتغيرتين (, ldc Inbcb) تواليها هي (0,54, 0,21) وهي أكبر من 0,05 التي تعني قبول فرض العدم، أي أن المعلمات ليس لها معنوية إحصائية. في حين أن نتائج اختبار صلاحية النموذج ككل أظهرت أن الإحصائية المحسوبة لفيشر f -statistic تساوي (2819,828) وهي أكبر من القيمة الحرجة (3.8) ومنه رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل أي أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

2.4.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL ECM):

بعد تحليلنا لنتائج تقدير نموذج العلاقة طويلة الأمد ، والتي كانت من أهم نتائجها وجود علاقة طردية بين عدد ماكينات الصراف الآلي Inatm وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (gdp per capita)، في الصين على المدى الطويل خلال فترة الدراسة. بقي أن ندرس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ARDL Error Correction Regression)، ذو الرتبة (1,0,1,1) بالاعتماد على التطبيق الآلي لبرنامج Eviews12 في تحديد فترات الإبطاء.

الجدول 5: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغيرات	معلومات النموذج	إحصائية ستودنت t-Statistic	الاحتمال	معامل التحديد المضاعف R ²
Dlgdp (-1)	-0,756530	-4,563950	0,0103	%97.84
Dldc	-0,217588	-6,694977	0,0026	
Dlnatm	0,082093	3,616026	0,0224	
Dlnatm (-1)	-0,078307	-3,853741	0,0182	
Dlnbcb	0,102201	1,027906	0,3621	
Dlnbcb (-1)	0,244394	2,761743	0,0508	
معامل تصحيح الخطأ CoIntEq(-1)	-0,374432	-9,686667	0,0006	

DLgdp= -0,756530*dlgdp (-1) - 0,217588*dldc + 0,082093*dlnatm - 0,078307*dlnatm (-1) + 0,102201*dlnbcb + 0,244394*dlnbcb (-1) - 0,374432*CoIntEq (-1) + ε_t

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (الملحق رقم 4)

5.4 تقييم نموذج تصحيح الخطأ:

يتبين من الجدول 4 أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (-0.374432) سالب ومعنوي لأن الاحتمال المقابل لإحصائية ستودنت (0,0006) أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يحقق شرطي قبول النموذج، ويثبت وجود علاقة التكامل المشترك والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويعني أن 37,44% من الأخطاء واختلال التوازن التي تحدث لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمدى القصير في الفترة (t-1) يتم تصحيحها والرجوع إلى حالة التوازن الطويل المدى في الفترة t، بسرعة تعديل تقدر ب(0,374432/1) أي يتم تصحيح مجمل الأخطاء والانحرافات في فترة زمنية تقدر بحوالي سنتين و08 أشهر. كما يلاحظ أن كل المتغيرات لها معنوية إحصائية عند 5% باستثناء المتغيرتين Dlnbcb(1-), Dlnbcb، نظراً لأن الاحتمال المقابل لهما أكبر من 0,05. كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف R² تساوي 0,9784 دلالة على قوة النموذج التفسيرية التي تفسر تغيرات النمو الاقتصادي بنسبة 97,84%. وفيما يلي التحليل الاقتصادي لنتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة في الصين:

- معلمة المتغيرة dlgdp(-1) تساوي (-0,756530) أي أن هناك علاقة عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (t-1) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (t) في المدى القصير.
- معلمة المتغيرة dldc تساوي (0,217588) ما يعني وجود علاقة عكسية بين الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ارتفع حجم الائتمان ب10% ينتج عنه انخفاض وتراجع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2,176%.
- وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعدد ماكينات الصراف الآلي dlnatm، بمعنى أن حدوث تغير على مستوى هذا الأخير ب10% يؤدي إلى تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0,82% في نفس الاتجاه.

- وجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعدد ماكينات الصراف الآلي $dlnatm$ في الفترة (t-1) حيث أن أي تغير في هذا الأخير ب 10% يؤدي إلى التغير عكس الاتجاه، في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بحوالي 0,78%.

- لا توجد علاقة بين عدد فروع البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

- يوجد علاقة طردية موجبة بين عدد فروع البنوك التجارية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t-1.

6.4 اختبارات صلاحية النموذج:

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL يجب عرض النموذج على سلسلة من الاختبارات التي تثبت صلاحيته وكفاءته وتنقسم هذه الاختبارات إلى نوعين:

1.6.4 اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج:

حيث وللتأكد من استقرار هيكل النموذج ومثابته، يجب القيام ببعض الاختبارات المتمثلة في Ramsey Reset Test الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج واختباري Cusum و Cusum Of Squares (محمد الأمين، فوزي، و علي، 2020).

الجدول 6: نتائج اختبار Ramsey Reset

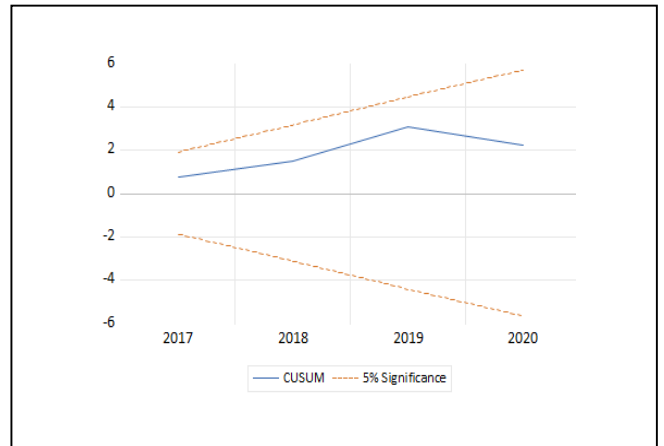
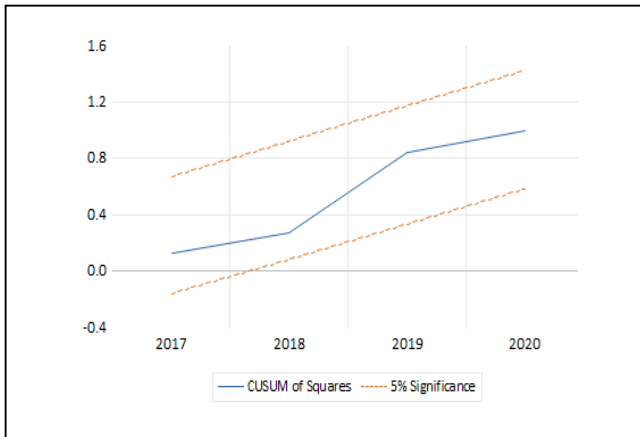
الاختبارات	القيمة	درجة الحرية	الاحتمال
t-statistic	1,077328	3	0,3602
f-statistic	1,160636	(1,3)	0,3602

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (الملحق رقم 5)

من خلال الجدول 6 الذي يوضح نتائج اختبار Ramsey Reset أن قيمة الاحتمال لكل من t-statistic و f-statistic

التي تقدر ب(0,3602) أقل من 0,05 أي قبول الفرضية المعدومة التي تقر بأن النموذج لا يعاني من مشكلة سوء التوصيف الرياضي التي تتسبب في حدوث المشاكل القياسية.

الشكل 7: اختبار المجموع التراكمي Cusum ومربع المجموع التراكمي للبقايا Cusum of Squares



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تعد اختبارات كل من المجموع التراكمي للبواقى Cusum ومربع المجموع التراكمي للبواقى CusumSQ من أهم اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج، تهدف إلى التأكد من مدى انسجام واستقرار العلاقة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة (الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك التجارية) في الأجلين الطويل والقصير من جهة، والتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلي، من جهة أخرى. ويتضح من خلال الشكل رقم 7 الذي يبين نتائج هاته الاختبارات أن المعلمات المقدرة للنموذج في الأجلين الطويل والقصير منسجمة ومستقرة هيكليا في الصين خلال فترة الدراسة، حيث أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين يقع داخل الحدود المرحجة للبواقى عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن تقديرات النموذج مستقرة.

2.6.4 اختبارات سلسلة البواقى:

بعد التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج ومثابته، نقوم بإجراء الاختبارات على سلسلة البواقى، التي تتمثل في اختبار ثبات تباين البواقى وعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي. حيث يوضح الجدول رقم 7 والشكل رقم 8 نتائج هذه الاختبارات.

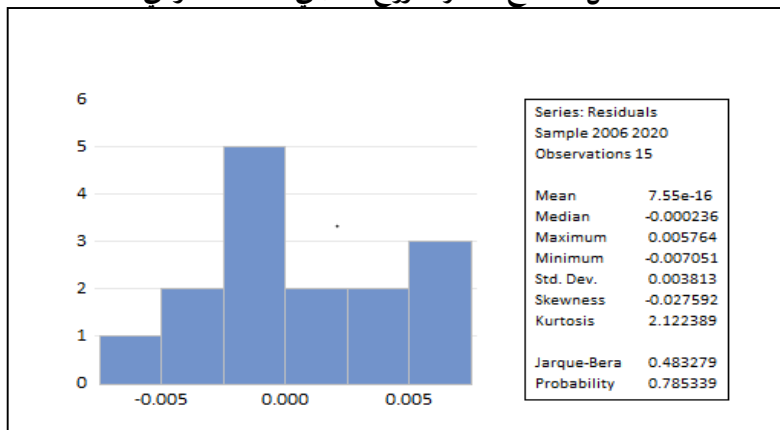
الجدول 7: اختبارات سلسلة البواقى Residual Diagnostics Test

الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي بين الأخطاء (LM Test)	f-statistic	2,839125
ثبات تباين البواقى (ARCH)	f-statistic	1,503735
التوزيع الطبيعي (Normality)	Jarque-Bera	0,483279
		0,2605
		0,2686
		0,785339

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12 (الملحق رقم 6)

أظهرت نتائج اختبارات سلسلة البواقى الموضحة في الجدول رقم 7 أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء، حسب اختبار (LM) لأن قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر المحسوبة (0,2605) أكبر من مستوى المعنوية 0,05 أي قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، كما يؤكد اختبار (ARCH) أن تباين البواقى ثابت، لأن قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر المحسوبة (0,2686) أكبر من 0,05 أي قبول الفرضية المعدومة التي تقضي بتجانس تباين سلسلة البواقى، يمكن تفسيرها بعدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

الشكل 8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

ومن خلال نتائج اختبار (Jarque-Bera) فقد تبين أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، بالنظر إلى قيمة الاحتمال المقابل لإحصائية الاختبار (0,785339). وبهذا يتضح من خلال جملة هاته الاختبارات الإحصائية أن النموذج لا يعاني من المشاكل القياسية، إذا فهو نموذج كفو ويتميز بالقوة والمتانة، والاستقرار الهيكلي. يمكن الوثوق في نتائج تقديراته للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجلين الطويل والقصير في الصين خلال فترة الدراسة، بأن تكون قريبة من أو مطابقة للواقع، كما يمكن الاعتماد عليه في عملية التنبؤ بقيم المتغير التابع في المستقبل.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة التي هدفت إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي في الصين ممثلة في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد فروع البنوك التجارية، وقياس أثرها على النمو الاقتصادي الممثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2020)، حيث وبعد عرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى علاقة وتأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، تم توضيح مفهوم الشمول المالي، أهميته، أبعاده ومؤشراته في الجانب النظري من الدراسة، ومن ثم تحليل واقع الشمول المالي وتطور مؤشراته في الصين. أما في الجانب التطبيقي فقد حاولنا إيجاد أو بناء النموذج القياسي الأمثل لدراسة العلاقة والأثر بين المتغيرات محل الدراسة، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة ARDL. وقد توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن توضيحها فيما يلي:

✓ إن الشمول المالي له علاقة وثيقة مع الاستقرار المالي، فوصول الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع أفراد ومؤسسات، يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال ابتكار منتجات جديدة لجذب أكبر عدد من العملاء، كما يساهم في محاربة البطالة والفقر والاهتمام بالفئات منخفضة الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجهم في القطاع المالي عن طريق تعميم الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمستبعدة ماليا مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة.

✓ وجدنا أن مؤشرات الشمول المالي في الصين مرتفعة، وذات مستوى عالي، ويتجلى ذلك في ملكية الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان وسط البالغين الصينيين، وحجم المدفوعات الرقمية من خلال حسابات الأموال عبر الهواتف المحمولة، إضافة إلى زيادة استخدام الحسابات المالية الرسمية لا سيما في ادخار الأموال الذي يعد سلوك شائع وسط البالغين الصينيين، مقارنة بغيرهم في مختلف الدول، كما أن الاستبعاد المالي وعدم امتلاك حسابات رسمية هو سلوك طوعي وليس حرمان من صول الخدمات المالية في الصين، ومع ذلك ورغم جهود الحكومة الصينية والسلطات المعنية الرامية إلى زيادة عدد المالكين والمستخدمين للحسابات المصرفية وبطاقات الخصم والائتمان، وكذا زيادة مستوى التثقيف المالي من أجل توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، يبقى الائتمان الأسري هو الطريقة الأكثر شيوعا وسط الصينيين، للحصول على القروض في ظل ضعف القطاع المصرفي وعجز البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان للأسر ومؤسسات القطاع الخاص، نتيجة معاناتها من مخاطر الفشل والإفلاس بسبب تراكم ديون السندات على الشركات وتخلفها عن السداد والتي كانت قد استندت مبالغ مالية ضخمة منذ الأزمة العالمية 2008.

✓ توضح بيانات مؤشر النمو الاقتصادي في الصين خلال فترة الدراسة، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تطورا كبيرا، بمعدل نمو سنوي بلغ 7,5% تقريبا. في حين أن نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي فقد بلغ 6% لنفس الفترة.

✓ عرف القطاع المصرفي الصيني تطورا ونموا متسارعا من حيث عدد ماكينات الصراف الآلي ATMs في حين عرفت فروع البنوك التجارية تطورا بوتيرة متباطئة خلال فترة الدراسة، حسب مؤشر الانتشار الديمغرافي.

- ✓ عرف حجم المعروض النقدي بمفهومه الواسع تطوراً كبيراً، بالرغم من أنه قد شهد تذبذباً في بعض الفترات، حيث ارتفع من (6.8 تريليون دولار أمريكي) في عام 2008 إلى (23.3 تريليون دولار أمريكي) في عام 2016. وفي الآونة الأخيرة تجاوز M2 للصين 20 تريليون دولار أمريكي متجاوزاً أكبر اقتصاديات العالم بما في ذلك الولايات المتحدة.
- ✓ هناك علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الصين.
- ✓ يؤثر الشمول المالي ايجابياً على النمو الاقتصادي في الصين، من خلال مؤشر توافر الخدمات المالية، حيث أن عدد ماكينات الصراف الآلي التي لها تأثير إيجابي على معدلات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجلين الطويل والقصير. في حين أن لعدد فروع البنوك التجارية تأثير إيجابي على نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير فقط عند مستوى معنوية 5,5%.
- ✓ يؤثر الشمول المالي سلباً على النمو الاقتصادي في الصين في المدى القصير، من خلال مؤشر استخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث أن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص يؤثر سلباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية وفي المقابل تدعمه بعض الدراسات السابقة.
- ✓ لا توجد علاقة بين عدد فروع البنك التجاري في الفترة t والنمو الاقتصادي، بينما يؤثر عدد فروع البنوك التجارية في الفترة t-1 تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي على المدى القصير.
- ✓ لا يوجد أثر للائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الصين على المدى الطويل، نتيجة التذبذب الذي تراوح بين الانخفاض والارتفاع في حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص طيلة فترة الدراسة، الذي انعكس سلباً على قدرة المؤسسات المالية والمصرفية في منح الائتمان للعائلات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أن بعض الدراسات تشير إلى أن فروع البنوك التجارية المحلية تضع قيود على تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يشير إلى أن هذه الأخيرة قد واجهت صعوبات في الحصول على التمويل والتي تفسر مساهمتها السلبية على النمو الاقتصادي، خلال فترة الدراسة والتي انعكست بالسلب أيضاً على أداء البنوك التجارية التي كما رأينا زيادة عدد فروعها لم يكن له أثر على النمو الاقتصادي. إلا أنه وفي الفترة 2018-2020 عرف بنك الصين الشعبي (PBC) مجموعة من السياسات، تضمنت خفض نسب الاحتياطي المطلوبة، وإعادة تمويل القروض والقروض المعاد خصمها، لتحفيز المؤسسات المالية في خدمة المشاريع الصغيرة والأرياف الثلاثة (القطاع الزراعي، المزارعين والمناطق الريفية) بشكل أفضل، كما استخدم بنك الصين الشعبي أيضاً تسهيلات الإقراض والخصم لتعزيز الشمول المالي بحلول نهاية عام 2019، وتعرف بعد ذلك نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي أكبر مستوياته سنة 2020 بواقع 182,43%.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

فرغم جهود الحكومة الصينية التي قامت بها في سبيل تطوير مستوى الشمول المالي من خلال انتهاج السياسات الرامية الى زيادة نقاط وصول الخدمات المالية للمناطق المحرومة، والتي ساهمت بشكل كبير في الحد من الفقر والبطالة، وتقليص الفجوة المالية بين الجنسين وبين الأغنياء والفقراء، إلا أن مؤشر نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو ما يعرف بالائتمان الرسمي يبقى ضعيف في الصين ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، مقارنة بدول مجموعة العشرين G20 في منح الائتمان للعائلات وللمؤسسات القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه نقترح أنه وجب على الحكومة الصينية بذل المزيد من الجهود في سبيل معالجة الفوضى داخل القطاع المصرفي كما وصفها بعض الخبراء الاقتصاديين، ووضع خطط واستراتيجيات لمساعدة البنوك التجارية في استرجاع القروض الممنوحة

للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آجال استحقاقها ومن ثم العمل على تنظيم وتأطير الائتمان ومنح التسهيلات الضرورية للأسر ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من القروض الموجهة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، من أجل تعزيز وتحسين مستوى الشمول المالي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التمويل الشامل وضمان وصول الائتمان الرسمي لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتبعية تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد، لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

❖ حسب دراستنا لأثر مؤشر توافر الخدمات المالية على النمو الاقتصادي، والتي كانت من أهم نتائجها التأثير الإيجابي لعدد ماكينات الصراف الآلي على النمو الاقتصادي، ورغم ذلك فإن مساهمتها في النمو الاقتصادي تبدو ضعيفة، وعليه وجب الاهتمام أكثر بهذا المجال والعمل على تكثيف انتشار ماكينات الصراف الآلي ووصولها إلى مختلف المناطق الجغرافية بما فيها الأرياف والمناطق التي تعاني الاستبعاد والتهميش المالي.

❖ إعطاء حرية أكبر واستقلالية للمصرف المركزي والبنوك التجارية في الصين، والحد من تدخل الحكومة في اتخاذ القرارات المصرفية

التي أدت إلى خلق الفوضى والمفاضلة في التمويل بين الشركات المملوكة من طرف الدولة وشركات القطاع الخاص.

❖ إن وضع قيود على تمويل الأسر وشركات القطاع الخاص والاقترصار على تمويل الشركات الكبرى التي تملكها الدولة، أدى إلى نمو صيرفة الظل الأقل تنظيماً وما يترتب عنها من مخاطر بحثاً عن طرق أخرى للتمويل، لذا وجب على الحكومة الصينية، وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل هاته المصارف، لمراقبتها والحد من المخاطر المترتبة حماية للعملاء.

5. قائمة المراجع:

Bibliographie

- 1- Antonella Francesca, C., Amirreza, K., Stefano, M., & Alicia, G. (2021). Financial inclusion and development in the least developed countries in Asia and Africa. *Journal of Innovation and Entrepreneurship* , 01.
- 2- Atina, S. (2019). The Role of Digital Finance to Strengthen Financial Inclusion and the Growth of SME in Indonesia. *The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business and Philanthropy (ICIEBO) Theme: "Sustainability and Socio Economics Growth"* (p. 396). indonesia: knowledge E Social Sciences.
- 3- Bao, Z., Shiting, Z., & Jing, H. (2018). Is The Development of China's Financial Inclusion Sustainable? Evidence from a Perspective of Balance. *Journal of Sustainability MDPI* , 04.
- 4- China, N. B. (2022, february). *Statistical Communique of The People Republic of China on the National Economic and development* . Retrieved mai 25, 2022, from http://www.stats.gov.cn/english/PressRelease/202202/t20220227_1827963.html
- 5- Job, P. M., Innocent, O., & Godfrey, O. (2015). FINANCIAL INCLUSION FOR GROWTH: THE NIGERIAN PERSPECTIVE. *International Journal of Technology and Business Management* , Vol 37 No 1 , 1-8.
- 6- Kusuma, R. (2020). The Impact of Financial Inclusion on Economic Growth, Poverty, Income Inequality, and Financial Stability in Asia. *Journal of Asia Finance, Economic and Business vol 7 No 10* , 73-85.

- 7- Ligang, S., Yixio, Z., & and Hurst, L. (2019). *The Chinese Economic Transformation Views From Young Economists*. Australia: ANU Press -The Australian National University.
- 8- Masoud, M. A., & Hamad, O. B. (2021). The Role of Financial Inclusion on Economic Growth in Sub Saharan African (SSA) Region. *Athens Journal of Business & Economics, Vol x No y* , 1-21.
- 9- Noha, E., & Ayah, S. E. (2021). Financial inclusion and economic growth: The role of governance in selected MENA countries,. *international Review of Economics & Finance, 75(04)* , 34-54.
- 10- Shen, Y., Wenxiu, H., & James, H. (2021). Digital Financial Inclusion and Economic Growth: A Cross-country Study. *international conference on identification, information and knowledge in the internet of things,2020* (pp. 219-220). china: procedia computer science.
- 11- Sutirtho, P. (2021, 04 02). *China ATM numbers shrink more opt for cashless payment*. Retrieved 05 28, 2022, from hindustantimes: <https://www.hindustantimes.com/world-news/china-atm-numbers-shrink-as-more-opt-for-cashless-payments-101617365823554.html>
- 12- Thathsarani, U. S., Wei, J., & Samaraweera, G. (2021). Financial Inclusion's Role in Economic Growth and Human Capital in South Asia: An Econometric Approach. *Journals Sustainability, vol 13, issue 8* , 1-18.
- 13- The World, B., & China, T. p. (2018). *Toward Universal Financial Inclusion in China: Models, Challenges, and Global Lessons*. USA: The world bank gROUP, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433.
- 14- Weidong, C., & Xiaohui, Y. (2021). Financial inclusion in China: an overview. *Frontiers of Business Research in China, vol 15, n04* , 08.
- Youcef, R., & Daham Said, R. (2021). Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. *revue de Strategy and Review, Vol 11, N 04* , 480.
- 15- جلال الدين ب. ر. (2018). دراسة حول احتساب مؤشر الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية .صندوق النقد العربي.
- 16- دردور أسماء، و حركات سعيدة. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980 - 2017. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 العدد 04* ، 71-90.
- 17- شرف سمير، و الصائع وجد رفيق. (2021). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في سورية مقارنة بمجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 2004-2017. *مجلة جامعة حماة، مجلد 04، العدد 06* ، 157-181.
- 18- صونيا ج &، عديلة م. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-تجربة البحرين .-مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 02 ، 275-276.
- 19- عبد الفتاح ، ا، (2022). جوان (08) الشمول المالي والتعاملات النقدية في المجتمع المصري :الواقع وآليات التعزيز . Retrieved جوان 15, 2022, from مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : <https://acpss.ahram.org.eg/News/17504.aspx#:~:text=%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D9%88%D8%A3>

- 20- كيلان, ا.ع. & .نهي, ص.ع. (2021). دور الوعي الرقمي في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة (كوفيد). (19-مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية, مجلد 01, العدد. 223, 05
- 21- محمد الأمين, ب., فوزي, م., علي, ق. (2020). أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي, دراسة قياسية للفترة 1980-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة. *ARDL* مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, مجلد 13, العدد. 88, 01
- 22- محمد ط., محمد ت., ونبيل, ب. (2018). أثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة -1995 2015. *Les Cahiers du CREAD, vol 34, n 04*, 123.
- 23- منصور, ن. ب. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا-دراسة قياسية تحليلية للفترة -2004 2019. *اقتصاديات شمال افريقيا*, مجلد 18, العدد. 257-274, 28
- 24- موقع, ا.ع. (2020, ا. ديسمبر). (08) *اقتصاد دولي* لندن Retrieved -. جوان 30, 2022, from بواذر أزمة مالية في الصين...المصارف في خطر والمستثمرون يهربون :
- <https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9>